والضابط ان ما شرع بلفظ الاطعام يجوز فيه الاباحة وما شرع بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التمليك وقال الشافعي يشترط التمليك في الكفارات ايضا **والشرط** في طعام الاباحة **غداء ان او عشاء ان** او **غداء او عشاء** والمد اطعام البدء اطعام كمال العشاء طعام العشي وفي المجرد عن ابي حنيفة اذا اعدى ستين وعشى اخرين لا يجوز ذكره في المحيط ولو كان فيمن عشى صبي فطيم لا يجوز لانه لا يشبع كاملا ولا ملء الادام في خبز الشعير وفي خبز البر لا يشترط **وان اعطى طعاما كثيرا واحدا شهرين صح** عندنا خلافا للشافعي **ولو اعطى مسكينا واحدا في يوم** واحد ستين مرة مطلقا سوا كان بدفعة او دفعات **لا يجوز الا عن يومه** وهذا في الاباحة بالاجماع واما التمليك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل لا يجوز وذكر في المحيط هو الصحيح وقد قيل يجوز **لا ستانفه بوطيها** اي وطي المظاهر منها **في خلال الاطعام ولو اطعم عنه** مطلقا سوا كان في امراة او امراتين **ستين فقيرا كل فقير صاعا** من بر **صح عن واحد** من الظهارين عندهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا في كفارة اليمين **ولو اطعم ستين مسكينا افطار وظهار** لكل مسكين صاعا من بر **او حرر عبدين عن ظهارين ولم يعين** عن احدهما **صح عنهما** في الصورتين **ومثل الصيام والاطعام** يعني لو صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهارين ولم يعين عن احدهما صح عنهما **وان حرر عنهما رقبة او صام شهرين صح عن واحد** منهما حتى له ان يجعل ذلك عن ايهما شاء **وان حرر عن ظهار وقتل لا** يجوز عن احدهما وقال زفر لا يجوز عن احدهما في الفصلين **باب اللعان** هو مصدر لا عن يلا عن ملا عنة ولعانا واصل اللعن الطرد والابعاد والملا عنة تكون بين اثنين وهذا اللعن في كلام الزوج وحده والمفاعلة لكثرة من الثناء كجلوس الملاعنة لنفسه ولا عن اذا فاعل غيره اي لعن انفسهم هـ

قال الاكمل الكمال سمي لعانا لقيام كل واحد منهما بلعن نفسه او غيره هـ

وعند الشافعي ايمان موكدات بلفظ الشهادة فيراد بالشهادة عنده تاكيد اليمين ولا يراد الشهادة **فلو قذف زوجته بالزنا والحال انهما صالحان شاهدين** اي لاداء الشهادة لانهما ان كانا صبيين او عبدين او محدودين في قذف او كافرين فلا لان قبل بشكل على هذا جريان اللعان بين الزوجين الا عميين او الفاسقين قلنا بهما من اهل الشهادة ولهذا الوقف القاضي بشهادة هؤلا جاز وقال الشافعي صلاحية الشاهدين ليست بشرط **وان من بعد فاد فنها** بان كانت محصنة لانها ان كانت امة او كافرة بان كانت كتابية او صبية او مجنونة او زانية فلا حد ولا لعان وقيل ان كان منها ولد وليس له اب معروف لا يجب اللعان وان كانت من اهل الشهادة **او نفى نسب ولدها او طالبته بموجب القذف** وهو الحد **وجب اللعان** عليهما وانما اشترط طلبها لانه حقها فلا بد من طلبها لان القذف قد يقبل لالتزم من نفي الولد الزنا لجواز ان يحمل الوطي على شبهة قلنا الاصل في النسب هو الفراش الصحيح لا الفاسد الملحق به فنفيه عن الفراش الصحيح قذف **فان ابى الزوج اللعان حبسه** القاضي **حتى يلاعن او يكذب نفسه بعد** حد القذف وقال الشافعي اذا امتنع عنه بعد حد القذف **فان لاعن** اي لاعن الزوج **وجب عليها اللعان فان ابت** المراة عنه **حبست حتى تلاعن او تصدقه** وذكر الصدر الشهيد في الوسيط انها اذا استوفت حد الزنا ولكن ليس هذا من مسائل مذهب الشافعي ثم اذا حد قذفه لا حد ابدا لان الاقرار مرة لا يكفي **فان لم يصلح الزوج شاهدا** بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف **حد وان صلح الزوج انما هو** اي **من لا يجد فاد نفيا** بان كانت صبية او مجنونة او زانية او امة او كافرة او محدودة في قذف **فلا حد ولا لعان وضعته ما نفاه به** الى **ستة** ويعوان يبتدي القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات بان يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وتقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما

حد فيما يجوز الشهادة عليه بالتسامع والشهرة صرح به في الملاصة ولما العهود والشهرة في الوزان فانه يجوز القضا بشهادتهم بمجرد التسامع والشهرة فلا يجوز نقض القضا لان لو نقض لوقع الكلام في الوزان فانه امر دوري فالقاد ما حفظ هذا فانه مما يحتاج اليه الاقدام وصل في ذكره الاقدام اصلاح هـ

ده وانما لا يسمع الاعمى في سائر المواضع لتعذر شرطه وهو تمييز المدعي والمدعى عليه وهنا يتعذر ان يشهد بين نفسه وبين زوجته فيكون كالاعمى اصلا اذ هذه الشهادة هـ

ان صدقته عند الحاكم ان يقر انه مرات لا يجد ابدا لانها لم تصح بالزنا والحد لا يجب الا بصريح حمادي هـ

ظهار ين

كان

لعان صح

صحيح

اي من ليلتين

والحال صح

ظهار

قوله الشافعي في المسئلتين

وعند